

أقر مجلس الأمة في جلسته العادية امس المرسوم بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة «الصوت الواحد» بأغلبية 49 عضواً. وجاءت نتيجة التصويت على تقرير لجنة الداخلية والدفاع بموافقة 49 عضواً من اصل الحضور وعددهم 54 عضواً فيما رفض المرسوم عضوان وامتنع ثلاثة اعضاء عن التصويت. كما وافق المجلس ايضا بأغلبية 39 على المرسوم في شأن حماية الوحدة الوطنية بعد مناقشته والتصويت عليه. وجاءت نتيجة التصويت على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بموافقة 39 عضواً من اصل الحضور وعددهم 48 عضواً فيما رفضه عضو واحد وامتنع ثمانية اعضاء عن التصويت. وأقر المجلس المرسوم في شأن الرياضة بعد مناقشته والتصويت عليه، وكان المجلس ناقش تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل. وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 38 عضواً من اصل الحضور وعددهم 51 عضواً فيما رفض المرسوم اربعة اعضاء وامتنع تسعة اعضاء عن التصويت. ووافق المجلس اثر ذلك على مقترح بإحالة التعديلات المقدمة من عدد من النواب على مرسوم الرياضة الى اللجنة الصحية لدراستها، كما وافق المجلس على المرسوم في شأن انشاء هيئة لمكافحة الفساد، وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: باضي الهاجري - سامح عبد الحفيظ - رشيد الفهم - سلطان العبدان

إلزام الحكومة بتقديم تقرير في الأسبوع الأول من شهري أكتوبر وأبريل يتضمن إحصائية بعدد قضايا الاعتداء على المال العام

المجلس وافق على مرسوم الصوت الواحد

مهمة، فإذا كنا يجب أن نتكلم في اختصاصاتنا فلن نتكلم في أي شيء لا في الصحة ولا في التعليم ولا في غيرها، نحن لا سلطان علينا إلا ضمائرنا.

● البغلي: أرجو التصويت وشطب كل العبارات. وجرى التصويت نداء بالاسم على التقرير الأول وكانت النتيجة: موافقة 31، عدم موافقة 18، امتناع 1، الحضور 50.

ورفض المجلس رفع الحصانة عن النائب نواف الفزيح. ● وانتقل المجلس الى مناقشة التقرير الثاني برفع الحصانة عن النائب نواف الفزيح في قضية جنابات أمن الدولة لمساسة للذات الاميرية في إحدى ندوات الانتخابات.

● يعقوب الصانع: تبين للجنة ان النائب كان لم يقصد الإساءة الى مسند الإمارة أو النظام واللجنة رفضت رفع الحصانة عن النائب لتوافر الكيفية. ● عبد الحميد دشتي: أتمنى في العهد الجديد ألا تصل الأمور لهذه الحدة في النقاش ولم أوفق في أثناء حديثي مع أخي وزميلي د.علي العمير واعتذر منه.

● علي العمير: أرد التحية للأخ عبد الحميد دشتي واعتذر إن كانت هناك زلة لسان تجاه الأخ عبد الحميد دشتي.

● خالد الشطي: اللجنة عندما أتت برفض رفع الحصانة استندت الى نص المادة 22 من اللائحة، ومفهوم الكيفية واسع من المفاهيم الفقهية ويتسع الى أوسع نطاق ورأت اللجنة ان الكيفية متوافرة ونص المادة 22 بالألا تنظر للجنة في توافر الأدلة بل تنظر في الكيفية من عدمها.

لو كانت الكيفية لا تمتد حتى ما قبل العضوية وكانت قد ذكرت صراحة في القانون، فلا يوجد نص بذلك هناك من يتصور ان الشكوى إذا جاءت من قبل النائب العام إذن يجب رفض رفع الحصانة،

● مقرر اللجنة: نحن نتكلم في عنوان واضح. ● عدنان عبدالصمد: لا ننع في خطأ الإخوان في مجلس 2012 السابق وأستغرب من الأخ يعقوب أن يتكلم هذا الكلام وأنا أكثر واحد أختلف مع النائب السابق وليد الطيطبائي، ولكن مفهوم الحصانة هناك من رفع للقضاء أن يوضح مفهوم الكيفية تعرف برفع الحصانة عن العضو والقضية مرفوعة قبل أن يتمتع الأخ النائب بالعضوية ونحن كنا نغيب على الأخ وما قاله الأخ علي العمير صحيح، والأخوة في «التشريعية» لم يوفقوا. ● حسن القلاف: القضية تنظر الآن بعد أن أصبح نائباً، وعلينا أن ننظر بشكل عام، وهناك كلام خطير قاله «الطيطبائي».

● عبد الحميد دشتي: هناك مواقف أخطأ فيها الإخوان عدنان عبدالصمد وعلي العمير، والمادة واضحة، وعليك يا سيد عدنان ألا تزيد ومن لديه حديث يقول في اللجنة.

● عدنان عبدالصمد: 50٪ من المحامين كالمهم باطل فإين التخصص؟ فإلاخ يعقوب قال عبارات فقهية ودستورية، ويسقطون في قضاياهم.

● اعترض النائب حسن القلاف على كلام عبدالصمد. ● عدنان عبدالصمد: 50٪ من المحامين كلامهم لا ينجح، وأنا أقول اذا الطيطبائي تعرض لسوء ولي العهد ارفعوا قضية عليه، قضايا إساءة الى النظام كيفهم، ولكن حرق المقاضاة والعدالة يجب أن تعطي ويجب ترسيخ مبدأ التقاضي على الجميع.

● علي العمير: اليوم لو فجرنا خصوماتنا مع الآخرين لوقفنا موقفاً آخر. ثم حدثت مشادة بين العمير و د. عبد الحميد دشتي.

● العمير: نريد أن نبين أن الإنسان اذا تكلم باحترامه نحترمه اليوم نحن امام قضية



(متين غوزال)

رئيس مجلس الأمة علي الراشد وبجانبه نائبه مبارك الخريج وأمين السر كامل العوضي على المنصة



سعد البوص وسعدون حماد



مصافحة بين الشيخ أحمد الحمود وعدنان عبدالصمد بحضور نبيل الفضل

● وزير أنامتافئل بتحقيق الأهداف. ● الرئيس: يوافق المجلس على الرسالة الأولى للجنة القيمة. ● أحمد لاري: لابد ان نعطي وقتاً للجنة ونعطيها تقريراً لمدة شهرين. ● صلاح العتيقي: نريد 3 أشهر. ● الرئيس: موافقة على الاشهر الثلاثة. وابتعدت مناقشة تقرير اللجنة التشريعية فيما يخص رفع الحصانة عن النائب نواف الفزيح. ونريد أن نعرف كلمة الكيفية، ونرجو من الأخ الرئيس معالجة الامور المتعلقة برفع الحصانة ولم يذكر في تقرير اللجنة عن الكيفية، ولابد أن يكون عملنا واضحاً. ● مقرر اللجنة: لم نكتب في سطرين وناقشنا هذا الأمر

ولكن جاء لخطورة المرحلة وعلى الاخوة الوزراء في هذه المرحلة ان يعوا خطورتها والمطلوب منح حكومي نيابي سليم وأحيي وزير الاعلام لتحقيق القانسون وتطبيقه على «النواب».

● سعدون حماد: بالنسبة لرسالة وزير الشؤون لا داعي لتصديق المجلس إلا بعد انتهاء المدة المحددة وهي شهر وهناك رسالة من اللجنة الصحية وضمنها ان يصدر تقرير منها وهي أمور مهمة ومثلا العلاج بالخارج هناك حالات أرسلت دون المرور بها ونتمنى ان نصلها الى الاخوان في اللجنة وأكثر الحالات التي ترفضها الصحة بالخارج لأطفال وحالات مستعصية ونتمنى من الأخ الوزير ان يضع العلاج بالخارج في صلب اهتمامه.

● حسين القلاف: بالنسبة لرسالة وزيرة الشؤون فرسانتي للشعب الكويتي وهي اننا نترشحنا ونحن كارهون

خليل عبدالله:

هناك حديث عن

مساموات خارج

المجلس وعلينا

عدم الاستعجال في

إقرار القانون



التصويت على مرسوم الوحدة الوطنية			
م	الاسم	موافق	غير موافق
1	احمد حاجي علي عبدالله لاري	✓	
2	احمد حمود الجابر الصباح		✓
3	احمد خالد الحمد الصباح	✓	
4	احمد عبدالمحسن تركي المليفي	✓	
5	انس خالد الصالح	✓	
6	بدر غريد سعودي راشد البذالي	✓	
7	جابر مبارك الحمد الصباح	✓	
8	حسين علي السيد خليفة القلاف	✓	
9	حماد مناحي فهد حمد فتيل الدوسري	✓	
10	حمد سيف محمد جديع الهرشاني	✓	
11	خالد حسين علي الشطي	✓	
12	خالد رفاعي محمد الشليمي	✓	
13	خالد سالم عبدالله عوده العجمي	✓	
14	خلف ديمبير عجاج جازع العنزي	✓	
15	خليل ابراهيم محمد الصالح	✓	
16	خليل عبدالله علي عبدالله	✓	
17	ذكري عايد الرشيد	✓	
18	د.رولا عبدالله دشتي	✓	
19	سليم مغيث الانبية	✓	
20	سعد علي خالد خنفر الرشيد	✓	
21	سعد فهد راجح فيصل البوص	✓	
22	سعدون حماد عبيد مزعل العتيبي	✓	
23	سعود دشني عواد معلق الحريجي	✓	
24	سلمان صباح سالم الحمود الصباح	✓	
25	شريدة عبدالله العوشري	✓	
26	صالح احمد حسن عاشر	✓	
27	صباح خالد الحمد الصباح	✓	
28	صفاء عبدالرحمن عبدالعزيز الهاشم	✓	
29	صلاح عبداللطيف العتيقي	✓	
30	طاهر علي طاهر ابراهيم الفيكاوي	✓	
31	عادل مساعد محمد الخرافي	✓	
32	عبدالرحمن صالح سالم الجبران	✓	
33	عبد الحميد عباس حسين دشتي	✓	
34	عبدالعزیز عبداللطيف الابراهيم		✓
35	عبدالله ابراهيم عبدالله النعمي		✓
36	عبدالله يوسف رجب المعيوف		✓
37	عدنان ابراهيم المطوع		✓
38	عدنان سيد عبدالصمد		✓
39	عسكرويد عسكربقان العنزي		✓
40	عصام سلمان عبدالله الديوس		✓
41	علي صالح محمد صالح العمير		✓
42	علي فهد راشد علي الراشد		✓
43	فيصل سعود صالح الدويسان		✓
44	فيصل محمد احمد حسن الكندري		✓
45	كامل محمود محمد محمود العوضي		✓
46	مبارك بنية خلف حمدان العرف		✓
47	مبارك بنية متعب فهد الخريج		✓
48	مبارك صالح حسن علي النجادة		✓
49	د.محمد براك الهبفي		✓
50	محمد عبدالله المبارك الصباح		✓
51	محمد ناصر عبدالله محسن الجبري		✓
52	محمد ناصر عيد البراك الرشيد		✓
53	مشاري ظاهر معاشي الحسيني		✓
54	مصطفى جاسم الشمالي		✓
55	معصومة صالح محمد المبارك		✓
56	ناصر عبدالله الشمري		✓
57	ناصر عبدالرحمن محمد علي المري		✓
58	د.نايف فلاح الحجرف		✓
59	نبيل نوري فضل عبدالله الفضل		✓
60	نواف سليمان علي الخميس الفزيح		✓
61	هاني حسين علي محمد شمس		✓
62	هاني عبدالعزيز حسين		✓
63	هشام حسين عبدالله طاهر البغلي		✓
64	يعقوب عبدالمحسن يعقوب الصانع		✓
65	يوسف سيد حسن الزلزلة		✓

حضور: 48، موافقة 39، غير موافق: 1، ممتنع: 8 موافقة على مرسوم الوحدة الوطنية

مُنشآت الكهراء

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى الزميلتين

أميرة بنت فتحي زريق
زينة بنت فتحي زريق

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى فقيدهما

رأفت وحيد زريق

تعهد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

اللهم صل على خير أمة أخرجت للناس

مجلس الأمة يقر مرسوم تعديلات القوانين الرياضية والأندية والاتحادات



سمو رئيس الوزراء ودرولا دشتي والشيخ محمد العبدالله وانس الصالح



مصطفى الشمالي وم.سالم الأذينة وهاني حسين والشيخ سلمان الحمود

المشكلة الرياضية فكان الأندية مملوكة لأشخاص، نحن نحتاج في جميع التوجهات أن تشترك في مجلس إدارة الأندية.

● عبدالحميد دشتي: العقل السليم في الجسم السليم، الرياضة والقاعة خالية من هيئة الشباب والرياضة، لماذا العجلة في إقرار هذا المرسوم، الحكومة اليوم تمخضت لشخص وزير الإعلام مع احترامنا له كنا نتمنى أن يكون للشباب وزارة خاصة.

اللجنة مشكورة أخذت مني، ولكن لم نشاهدهم أوفى بهيئة الشباب والرياضة، ونحن نحتاج بالحقيقة لنسمع من هيئة الشباب والرياضة، وأنا أرى أن الجانب الأولي من المرسوم رائع ولكن المصيبة الكبرى تتعلق بالأندية لا برصد دور لهيئة الشباب والرياضة، وبالتالي نحن مع مرسوم الضرورة في شقين الاتحادات والأولي ولكن يجب أن يكون هناك دور لهيئة الشباب والرياضة، ويجب أن تعدل الكثير من الأمور الرياضية.



سعود الحريجي وطاهر الفيكاوي

وضع استراتيجية واضحة لهذا الشأن نحتاج الي مراكز شهابية كما كان في السابق، عندما نفتقد هذه المراكز التي تجمع الشباب فإنه سيواصل وجود أوقات فراغ لذلك اتجهوا الي اماكن لا نريدها لهم، اتمنى الا يكون هذا المرسوم هو نهاية المطاف بل يجب وضع خطوات كبيرة في هذا الشأن.

● صالح عاشور: يجب ان نتميز بين مرسوم الضرورة وبين رفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية فرفع وقف النشاط الرياضي جاء قبل هذا المرسوم وقبل دورة الخليج فيالتي كان القصد هو رفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية وتمت تلبيته بعد ذلك ثم صدور هذا المرسوم، وبالتالي صدوره في هذا الوقت غير مناسب لأنه لا توجد ضرورة، فمراسيم الضرورة اذا كانت كثيرة ينتج عنها فرضها على جدول أعمال المجلس على حساب اولويات اخرى، كما ان هذا المرسوم لم يأخذ برأي الاختصاصيين، واذا كان الاخوان يسبقونم بالتعديل على القانون فيما بعد، فلماذا اثن العجلة والسرعة في اقراره؟

في اقراره (12) وهي حل مجلس ادارة الجمعية العمومية غير العادية، هذه المادة لم تعدل المادة وهذا يحتاج الى اعادة نظر. ومنذ صدور قانون الانتخابات تم تحديد التصويت لاربعة من اصل عشرة لاعطاء الفرصة لمشاركة اكبر وفتح مجتمعية اخرى اما هذه المادة وما نصت عليه في اختيار مجلس الادارة فسيزيد من

مسؤولة عن كل عمليات الرياضة والالعاب واللاعبين لا نريد ان نكون سبة في الدول الاخرى لذلك يجب ان نوافق عليه بالرغم من ملاحظتنا مثل المادة 28 منه المتعلقة بالمحكمة الرياضية الخاصة فلا يجوز ان تكون هي الخصم والحكم، نحن خرجنا من دولة قانون ومؤسسات.

● يوسف الزلزلة: بعد الاطلاع على المرسوم تبين ان هناك جانباً ايجابياً فيه لانه عندما تكون اتصالات يكون هناك اعتراف رسمي بالكويت ولكن لا بد ان يتم ادخال بعض التعديلات عليه فيما بعد اذا تمت الموافقة عليه، وهذه التعديلات في مصلحة الكويت، ويجب ان يكون للشباب الدور الاكبر في الرياضة والشباب هم العنصر الاساسي في الرياضة، واتمنى من الوزير

وجرى التصويت على تقديم التقرير على غيره من الفقرات وكانت النتيجة كالتالي. 30 من 50 موافقة، موافقة على تقديم التقرير ومناقشته. وبدأ المجلس في مناقشة تقرير اللجنة الصحية الخاص بالمرسوم تعديل قانون الهيئات الرياضية والأندية والاتحادات الرياضية.

وأفسق المجلس على تثبيت التقرير في المضبطة دون تلاوته.

● خليل الصالح: مرسوم الرياضة اطلعنا عليه بشكل مفصل وجدنا انه اتاح للكويت رفع علم الكويت في بلدنا الدولية وارجع الثقة في بلدنا بان بها دستوراً، الكويت تلتزم بالميثاق الاوليمبي، وجاء من تاريخ الكويت، في السابق كانت هيئة الشباب والرياضة



خليل الصالح مخاطباً درولا دشتي وصالح عاشور في حديث مع نبيل الفضل ود.خليل عبدالله

رفع الإيقاف. ● مبارك النجادة: نتمنى ان يدرس المرسوم أكثر ولا نستعجل فيه فموضوع الرياضة به تشعبات كثيرة ولا بد من أخذ وقته.

● علي العمير: هذا مرسوم ولا يجوز التعديل عليه، إذا أقر هذا المرسوم وأصبح نافذاً فنحن نحذر الحكومة من عدم تطبيقه.

● عبدالله المعيوف: إقرار هذا المرسوم بشكله الحالي، واتعجب من الحكومة التي تتنازل عن حقها في حين سمو الأمير شدد على دور الشباب، وذلك من خلال مناقشة تقرير اللجنة الصحية عن مرسوم تعديل القوانين الرياضية بعد بند الحصانة. ● الشيخ سلمان الحمود: الحكومة نظرت في كثير من التعديلات لصالح الرياضة الكويتية وهي حريصة على

ووجب رفع الحصانة عنه للنقاضي. ● يعقوب الصانع: استغرب من أمن الدولة من شكوى ضد الفزع الذي لم يقصد الإساءة الي الذات الاميرية في حين ان الشخص الذي اُسيء الي ولي العهد لم يحدث له شيء. وجرى التصويت نداء بالاسم وكانت النتيجة كالتالي: موافقة 36، عدم موافقة 13، امتناع 0، الحضور 49.

ورفض المجلس رفع الحصانة عن النائب نواف الفزيع في قضية جنابات أمن دولة. وتلا الأمين العام اقتراحاً بشأن مناقشة تقرير اللجنة الصحية عن مرسوم تعديل القوانين الرياضية بعد بند الحصانة. ● الشيخ سلمان الحمود: التعديلات نظرت في كثير من الكويتية وهي حريصة على

المعيوف: سحب مرسوم الرياضة واجب ليشترك الرياضيون في صياغته

الصالح: الموافقة على مرسوم الرياضة أصبحت ضرورة حتى لا نكون سبة أمام الدول الأخرى

م	الأسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	احمد حاجي علي عبدالله لاري	✓		
2	احمد حمود الجابر الصباح	✓		
3	احمد خالد الحمد الصباح	✓		
4	احمد عبدالمحسن تركي المليفي	✓		
5	انس خالد الصالح	✓		
6	بدر غريد سعودي راشد البذالي	✓		
7	جابر مبارك الحمد الصباح	✓		
8	حسين علي السيد خليفة الفلاف	✓		
9	حماد مناحي فهد حمد هتيل الدوسري	✓		
10	حمد سيف محمد جديع الهرشاني	✓		
11	خالد حسين علي الشطي	✓		
12	خالد رفاعي محمد الشليمي	✓		
13	خالد سالم عبدالله عدوة العجمي	✓		
14	خلف دميثير عجاج جازع العنزى	✓		
15	خليل ابراهيم محمد الصالح	✓		
16	خليل عبدالله علي عبدالله	✓		
17	ذكري عايد الرشيدى	✓		
18	درولا عبدالله دشتي	✓		
19	سالم منيب الأذينة	✓		
20	سعد علي خالد خنفور الرشيدى	✓		
21	سعد فهد راجح فيصل البوص	✓		
22	سعدون حماد عبيد مزعل العتيبي	✓		
23	سعود نشمي عواد معلج الحريجي	✓		
24	سلمان صباح سالم الحمود الصباح	✓		
25	شريدة عبدالله المعوشري	✓		
26	صالح احمد حسن عاشور	✓		
27	صباح خالد الحمد الصباح	✓		
28	صفاء عبدالرحمن عبدالعزيز الهاشم	✓		
29	صلاح عبداللطيف العتيقي	✓		
30	طاهر علي طاهر ابراهيم الفيكاوي	✓		
31	عادل مساعد محمد الخرافي	✓		
32	عبدالرحمن صالح سالم الجبران	✓		
33	عبدالحميد عباس حسين دشتي	✓		

حضور: 51، موافق: 38، غير موافق: 4، ممتنع: 9
أقر المجلس مرسوم الرياضة

م	الأسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	احمد حاجي علي عبدالله لاري	✓		
2	احمد حمود الجابر الصباح	✓		
3	احمد خالد الحمد الصباح	✓		
4	احمد عبدالمحسن تركي المليفي	✓		
5	انس خالد الصالح	✓		
6	بدر غريد سعودي راشد البذالي	✓		
7	جابر مبارك الحمد الصباح	✓		
8	حسين علي السيد خليفة الفلاف	✓		
9	حماد مناحي فهد حمد هتيل الدوسري	✓		
10	حمد سيف محمد جديع الهرشاني	✓		
11	خالد حسين علي الشطي	✓		
12	خالد رفاعي محمد الشليمي	✓		
13	خالد سالم عبدالله عدوة العجمي	✓		
14	خلف دميثير عجاج جازع العنزى	✓		
15	خليل ابراهيم محمد الصالح	✓		
16	خليل عبدالله علي عبدالله	✓		
17	ذكري عايد الرشيدى	✓		
18	درولا عبدالله دشتي	✓		
19	سالم منيب الأذينة	✓		
20	سعد علي خالد خنفور الرشيدى	✓		
21	سعد فهد راجح فيصل البوص	✓		
22	سعدون حماد عبيد مزعل العتيبي	✓		
23	سعود نشمي عواد معلج الحريجي	✓		
24	سلمان صباح سالم الحمود الصباح	✓		
25	شريدة عبدالله المعوشري	✓		
26	صالح احمد حسن عاشور	✓		
27	صباح خالد الحمد الصباح	✓		
28	صفاء عبدالرحمن عبدالعزيز الهاشم	✓		
29	صلاح عبداللطيف العتيقي	✓		
30	طاهر علي طاهر ابراهيم الفيكاوي	✓		
31	عادل مساعد محمد الخرافي	✓		
32	عبدالرحمن صالح سالم الجبران	✓		
33	عبدالحميد عباس حسين دشتي	✓		

حضور: 51، موافق: 42، غير موافق: 2، ممتنع: 7
المجلس يقر مرسوم مكافحة الفساد

إقرار مراسيم انتخابات «البلدي والأمة» وتعديل اللجان الانتخابية



د.محمد الهيفي ومبارك النجادة ونذكري الرشيدى وعادل الخرفاني



د.خليل عبدالله يرفع اوراقه



د.علي العمير وهشام البغلي وصالح عاشور ود.عبدالحاميد دشتي

مستقلة بكل جوانبها مثل ديوان المحاسبة، ويجب ان تكون هذه المراسيم وفق ضوابط دستورية واضحة ومن الأفضل سحب المرسوم وتقديمه بقانون حتى لا يتأخر أكثر من ذلك، وجرى التصويت نداء بالاسم وكانت النتيجة: موافقة 42، عدم موافقة 51.

● امتناع 7، الحضور 51.

● وافق المجلس على مرسوم هيئة مكافحة الفساد.

● تقرير اللجنة التشريعية عن مرسوم تعديل بعض احكام قانون الجزاء.

● يعقوب الصانع: اللجنة تطلب سحب التقرير لمزيد من الدراسة.

من بدانا هذه البداية الحقيقية وليس من ادعى كذبا وزورا وبهتاناً انه يحارب الفساد.

● عبدالحاميد دشتي (معارض): تحفظي متفق عليه من كل اعضاء اللجنة وكل الزملاء يسرون بأنه به مطالب، ولكن أمام الفراغ التشريعي وعدم وجود قانون يحارب الفساد، لا نمارس نحن اليوم كمثلين للامة دورنا الرقابي ونرى فسادا لا تحمله العارفين في الحكومة، ومجلس الامناء في هذا المرسوم يشرف عليه وزير العدل وبالتالي اين دور مؤسسات المجتمع المدني؟! قدرنا اليوم ان نقبل بالمرسوم «على مضمون»، فهو أفضل من الفراغ التشريعي، وبالتالي الحكومة قامت بدور الخصم والحكم، وهذا عيب فاضح لهذا المرسوم، وهناك تعديلات ومشروع متكامل في القادم من الايام.

● علي العمير (مؤيد): يوم اقرار المراسيم جيد وتقرير اللجنة مفصل، وهناك أكثر من سبب للموافقة اولها تراجع الكويت في تقارير مكافحة الفساد، ومن الضروري اقرار المراسيم جميعها، وهناك قيود يجب ان توضع لرأس الهرم من المسؤولين من الوزراء والوكلاء والوكلاء المساعدين.

● صالح عاشور: لا يختلف اثنان على اهمية هذا المرسوم، بل انه حلم في المجالس السابقة، كل المراسيم قال الاخوان ان بها مطالب وصياغة غير قانونية، فمستشارو الدبوان الاميري والحكومة يجب اعادة النظر فيهم، فهناك مراسيم اميرية تخرج بصورة خطأ وتحل مجالس امرة بسبب خطأ المستشارين، فإسما ان هناك تعامدا او هناك خللا وقصورا في المستشارين.

● في الفصل الثاني يعين مجلس الامناء وزير العدل وهذا غير جائز لأنه سيكون الخصم والحكم، بل يجب ان تكون هيئة

تعديل مذكرته التفسيرية.

● عبدالحاميد دشتي (معارض): اعترض على هذا المرسوم في اللجنة على الرغم من ايماني بحاجتنا الى قانون لما نعانى منه من تمييز وعبث في وحدتنا الوطنية، عارضت هذا القانون، لأنه به كثير من الملاحظات، فهو تصدى مؤقتا لحالة المجتمع والشرح في الوحدة الوطنية، وهذا التحريض في ظل وجود فراغ تشريعي، وهناك عبارات فضفاضة تحتاج الى وضع معايير حتى لا نحاسب اساسا او نتصيد عليهم وهم لا يقصدون الا زدراء.

● وسنوافق عليه لأن هناك قانونا آخر وهو الوحدة الوطنية ومكافحة التمييز وهو قانون شامل ومتكامل.

● جري التصويت نداء بالاسم على مرسوم الوحدة الوطنية وكانت النتيجة: موافقة: 39

● عدم موافقة: 1

● امتناع: 8

● الحضور: 48

● موافقة على مرسوم الوحدة الوطنية.

● مرسوم إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

● يوسف الزلزلة (مؤيد): كثر الحديث واللغط خلال الفترات السابقة والتهم التي كانت تتقاذف يمنة ويسرة، والمجالس كانت هناك مجموعة من التصورات بالنسبة لمكافحة الفساد، وكان لابد ان تأتي الحكومة بهذا المرسوم بقانون بهذا الخصوص، ليكون القياديون بعديين عن كل ما يمس سمعتهم، والمرسوم يحسن القرارات في جميع المناصب القيادية، وأن يجعل الوزراء والوكلاء امام المسألة القانونية اذا ما ثبت ان هناك مفسدة مالية، ولهذا فإننا بحاجة الى قانون مثل هذا وأصبح ضرورة ملحة، واتمنى من زملائي التصويت عليه بالاجماع حتى تكون نحن

التميز العنصري، وبكلمة واحدة فقط يعاقب عليها القانون هناك، بمعنى انه اذا الموجودة في هذا المرسوم واسعة وفضفاضة وغير محددة وتعتمد على الظن والتهمة غير المقصودة وستكون عقوبتها ليست كاملة، ولفت نظري المادة الاولى، ومذكرته الايضاحية تدل على ان القانون للكويين فقط وهذا خطأ، ويجب اعادة النظر فيها لأن المرسوم يفترض ان يكون للجميع، كويتين ومقيمين، وبالتالي يجب ان

تحتاج الى اعادة نظر. المرسوم يسبب شقا وشرخا في الوحدة الوطنية، لأن القضايا الموجودة في هذا المرسوم واسعة وفضفاضة وغير محددة وتعتمد على الظن والتهمة غير المقصودة وستكون عقوبتها ليست كاملة، ولفت نظري المادة الاولى، ومذكرته الايضاحية تدل على ان القانون للكويين فقط وهذا خطأ، ويجب اعادة النظر فيها لأن المرسوم يفترض ان يكون للجميع، كويتين ومقيمين، وبالتالي يجب ان

خلقت وضعنا ان المواطن يتجه الى طائفته أو قبيلته أو عائلته وبالتالي الكل يستقوي بقبيلته أو عائلته أو طائفته، فالوحدة الوطنية لا تأتي من خلال الورق بل من خلال الممارسة العملية على ارض الواقع ومن خلال العدالة والمساواة وعدم التمييز بينه وبين طوائف اخرى، وهذا واقع لا نعيشه، الوساطة والمحسوبية هي السائدة في هذه البلد.

● خطورة هذا المرسوم تأتي من العبارات الموجودة به والتي

الجسدية الكويتية. موافقة 21، الحضور 49. عدم موافقة على الاقتراح.

● تقرير اللجنة التشريعية بشأن مرسوم حماية الوحدة الوطنية.

● ناصر المري: أرجو أخذ أول نائبين مسجلين في الكشف.

● عبدالله التميمي: مرسوم المراسيم وأتى في الوقت المناسب عندما شهدت الساحة المحلية التجاذبات السياسية والتشاحنات الطائفية، وأصبح خطاب الكراهية هو السائد، وكان يفترض أن يكون من ضمن المراسيم التي تأتي في السنوات السابقة.

● ونحن كنشوا بلامة نرى أن هذه المرحلة الحالية حساسة فيجب علينا ان ننظر الى تعزيز وحدتنا الوطنية والارتقاء بلغة الخطاب السياسي، فهذا المرسوم حد من النفس الطائفي وهذا ما كنا نرغب به ونرجو أن تتم الموافقة عليه، وسمو الأمير كان يرعى هذا المرسوم وفي خطابه السامى ذكر أسباب الدفع بهذا المرسوم، ونحن لسنا محسودين على وضعنا الاقليمي، وأنا من المؤيدين لهذا المرسوم، وعلى الحكومة تفعيل وتطبيق المرسوم بحذافيره.

● يعقوب الصانع (المقر): اللجنة رأيت أن من مصلحة الدولة العليا أن يكون هناك قانون يستوجب حماية الوحدة الوطنية، فلذلك أقرت اللجنة هذا المرسوم.

● صالح عاشور (معارض): مرسوم حماية الوحدة الوطنية أولا ينبغي أن نعرف الوحدة وما الداعي لإصدار هذا المرسوم، وهل عندنا مشكلة في وحدتنا الوطنية لإصدار مرسوم لها؟ يجب معرفة حقيقة الديموقراطية في بلدنا، وضمان السياسي واستمراره له انعكاس سلبي على استقرار البلد، قضية حرية الرأي والتعبير تحتاج الى وقفة حقيقية، والحكومة

(موافقة عامة)

● تقرير لجنة المرافق بمد مدة تأجيل انتخابات المجلس البلدي.

● جري التصويت نداء بالاسم على المرسوم وكانت النتيجة:

● موافقة 44، عدم موافقة 46.

● موافقة على المرسوم

● مرسوم بحكم وقتي في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة (التحقق من شخصية الناخب من خلال الجنسية الكويتية)، وجرى التصويت نداء بالاسم وكانت النتيجة كالتالي:

● موافقة 36، عدم موافقة 2.

● امتناع 8، الحضور 46.

● موافقة على المرسوم

● تقرير لجنة الداخلية والدفاع بتعديل قانون انتخابات اعضاء مجلس الامة (تغيير الدوائر من 25 دائرة الى 5 دوائر) وجرى التصويت نداء بالاسم وكانت النتيجة كالتالي:

● موافقة 43، عدم موافقة 45.

● وافق المجلس على المرسوم

● الراشد: وترفع الجلسة الى الغد الساعة التاسعة صباحا.

الاسم

م

موافق

غير موافق

ممتنع

1 احمد حاجي علي عبدالله لاري

2 احمد حمود الجابر الصباح

3 احمد خالد الحمد الصباح

4 احمد عبدالحسن تركي المليبي

5 انس خالد الصالح

6 بدر غريد سعودي راشد البذالي

7 جابر مبارك الحمد الصباح

8 حسين علي السيد خليفة الغلاف

9 حماد مناحي فهد حمد هتيل الدوسري

10 حمد سيف محمد جديع الهرشاني

11 خالد حسين علي الشطلي

12 خالد رفاعي محمد الشليمي

13 خالد سالم عبدالله عدوة العجمي

14 خلف ديمثير عجاج جازع العنزي

15 خليل ابراهيم محمد الصالح

16 خليل عبدالله علي عبدالله

17 نذكري عايد الرشيدى

18 د.رولا عبدالله دشتي

19 سالم منيب الانبيته

20 سعد علي خالد خنفور الرشيدى

21 سعد فهد راجح فيصل اليوص

22 سعدون حماد عبيد مزعل العتيبي

23 سعود نشمي عواد معلق الحريجي

24 سلمان صباح سالم الحمود الصباح

25 شريدة عبدالله العوشري

26 صالح احمد حسن عاشور

27 صباح خالد الحمد الصباح

28 صفاء عبدالرحمن عبدالعزيز الهاشم

29 صلاح عبداللطيف العتيقي

30 طاهر علي طاهر ابراهيم الفيكاوي

31 عادل مساعد محمد الخرفاني

32 عبدالحاميد عباس حسين دشتي

33 عبدالرحمن صالح سالم الجيران

عبدالعزیز عبداللطيف ابراهيم

عبدالله ابراهيم عبدالله التميمي

عبدالله يوسف رجب المعيوف

عدنان ابراهيم المطوع

عدنان سيد عبدالصمد

عسكر عويد عسك بقران العنزي

عصام سلمان عبدالله البوس

علي صالح محمد صالح العمير

علي فهد راشد علي الراشد

فيصل سعود صالح الدويسان

فيصل محمد احمد حسن الكندري

كامل محمود محمد محمود العوضي

مبارك بنية خلف حمدان العرف

مبارك بنية متعب فهد الخريج

مبارك صالح حسن علي النجادة

د.محمد براك الهيفي

محمد عبدالله المبارك الصباح

محمد ناصر عبدالله محسن الجبري

محمد ناصر عبد البراك الرشيدى

مشاري ظاهر معاشي الحسيني

مصطفى جاسم الشمالي

معصومة صالح محمد المبارك

ناصر عبدالله الشمري

ناصر عبدالحسن محمد علي المري

د.تايق فلاح الحرف

نبيل نوري فضل عبدالله الفضل

نواف سليمان علي الخميس الفزيع

هاني حسين علي محمد شمس

هاني عبدالعزيز حسين

هشام حسين عبدالله طاهر البغلي

يعقوب عبدالحسن يعقوب الصانع

يوسف سيد حسن الزلزلة

حضور: 54، موافق 49، غير موافق: 2، ممتنع: 3

خلال مؤتمر صحفي عقدته كتلة الأغلبية في ديوانه ظهر أمس

السعدون: هناك محاولة لإلغاء الدستور ونهب مصالح المجتمع

العام ووعدت الحكومة بتقديم تقريرها خلال 6 أشهر ولكن الى يومنا هذا لم يصدر، وايضا السلطة التشريعية تمثل الامة وعندما تأتي برلمان بالصوت الواحد كيف يقبلون بالمرسوم على كل حالاته مخالفين المادة 71 من الدستور؟! ولكن هذا المجلس مسلوب الارادة يقبل بالمرسوم بالسرعة الممكنة ولم يبذلوا تعباً وجهدا في قراءة المرسوم او التقرير بذلك، فهبته مكافحة الفساد تابعة للحكومة وتقبل السلطة التشريعية بذلك وانت الحكومة بمرسوم الضرورة وتم حذف



احمد السعدون متوسلا احمد بن مطيع واحمد الشريعان وفيصل الجيحي وعبدالرحمن العنجري ومحمد الدلال وخالد السلطان وعلي الدقباسي

وأوضح السدلان ان بعض اعضاء مجلس الصوت الواحد تقدموا بطلب تفسير بعض المواد الى المحكمة الدستورية وهي المسواد 108 - 111 - 119 المتعلقة بحصانة الاعضاء وهي تقويض للدستور ومحاولة لوضعية قيود على صلاحيات النواب والتي منحها الدستور، حيث أصبح مجلس الامة خاتما بيد الحكومة وغير قادر على تمثيل الامة.

وفي ختام المؤتمر كانت كلمة النائب السابق علي الدقباسي حيث نعى اي تقاض مع الحكومة وان هذه التسريبات غير صحيحة وليس هناك خلاف بين الأغلبية السابقة وهذه أمنيات للبعض، وأنه قلق مما يحصل للمعتقلين من اهانات لفظية ونقول لكل اصحاب الضمائر الحية هذا الوضع كارثي.

● خالد الشمري

ومن ناحيته أكد نائب مجلس 2012 المبطل محمد الدلال ان اللقاء سيكون دوريا بشأن قضايا الناس الرئيسية ومنها الاصلاحات السياسية ومطالبنا كشعب كويتي ان يكون هناك اصلاحات حقيقية على مستوى الاحزاب وحكومة يختارها البرلمان ويختار رئيس وزراءها ايضا، وان الأغلبية تضع ايديها مع المعتقلين وان هذه التصريحات في سبيل لوطن هم ببسيط وان النهج الأمني سيؤدي الى عواقب وخيمة.

وزاد السدلان بان هناك ثلاثة أمثلة على التراجع عن الاصلاح وهي: سوء الادارة حيث ان هناك قضية نوقشت في المجلس المبطل وهي خلق نظام للمرتبات والكوادر وتنظيم هذه العملية وشعور المواطن بالعدالة في توزيع المال

التي نعيشها وتبقى المسيرات والتجمعات في المشكلة.

وبين الجيحي ان مجلس 2009 ثلث نوابه محالسون للنهابة بتضخم الأرصدة والقلت الآخر محال الي القضاء بالمالاحقات السياسية، والقضاء امام مرحلة تاريخية وعليهم ترك مسافة بينهم وبين الحكومة وان يتعد عن اي معادلات سياسية، وفي نهاية المطاف قد تنجح الحكومة في تشويه الحقائق ولكن لا يمكن لها ان تتلاعب في عواقب الامور والبلد لم يشهد اي ملاحقات أمنية في مثل هذه المرحلة ومع الأسف لم تعد حفظ أمن فما حصل محاولة لاهانة الناس وكسر ارادة الشباب ومحاولة للذهاب بالبلد نحو الدولة البوليسية ومنها التعرض لبعض المحامين مما يعكس طبيعة المرحلة

فساد اجتماعي وقد اصبح لدينا تسامح مع الفساد.

من جانبه قال نائب مجلس 2012 المبطل فيصل الجيحي ان واقع الحال أننا نعيش مشكلة سياسية تكبر وممتدة منذ فترة والراصد للاوضاع يلاحظ ازدياد الفساد حسب عدد من المنظمات وهذا الفساد يصاحبه تفرد الحكومة والتي ليس لديها سوى الخيار الأمني والافراط في استخدام القوة مما يعكس ان الحكومة ليس لديها مشروع سياسي والقرار المحرك للقوات الخاصة هو سياسي بدل على عمق الازمة السياسية فالقضية لم تعد حفظ أمن فما حصل محاولة لاهانة الناس وكسر ارادة الشباب ومحاولة للذهاب بالبلد نحو الدولة البوليسية ومنها التعرض لبعض المحامين مما يعكس طبيعة المرحلة

وشكلي وان الثلاث سلطات في الكويت اختزلت في اطراف محددة ونحن نريد ان نشارك في اتخاذ القرار والا نتفرد بالقرارات بعيدا عن ابناء الشعب الكويتي واغتصاب سلطته واهامة ذات وكرامة الشعب.

أكد العنجري ان الصراع في الكويت على الثروة ومحاولة سرقة اموال الشعب وهم لا يريدون اي اتفاق على التنمية بوجود برلمان حقيقي لكي يتم صرف هذه الاموال الضخمة ومن يقول لدينا حكومة الآن فهذه الحكومة بها ملطخة بملاحقات سياسية ولكن لدينا حكومة خفية. وقال العنجري: وكالة الشفافية العالمية بينت ان ترتيب الكويت تراجع وهناك دول افرقيسية مثل غانا افضل من الكويت وذلك يعني ان لدينا فسادا سياسيا يتمخض عنه

إلغاء الدستور ونهب مصالح المجتمع وسنكشف الكثير في الندوة التي تقام غدا «اليوم» في ديواننا وسنحارب اي تعديلات للدستور ولديهم الخبة لذلك.

وتابع السعدون: الاتفاقية الأمنية المقبورة التي تحاول الحكومة الآن تلميعها وسبقدمو مذكرة لمجلس الامة، سوف اكشف زيف ذلك ولماذا يريدون ان تصادق الكويت على الاتفاقية الأمنية الآن.

بدوره بين النائب السابق عبدالرحمن العنجري ان المشهد السياسي الآن لا يسر ولاأسف الحكومة تصعد وتحول الكويت الى دولة بوليسية والشباب الآن في السجون وينتظرون المحاكمات السياسية وفي نفس الوقت نجد بعض السياسيين في الصف الأمامي الآن في مجلس الامة، فهذا المجلس سلطوي

عقدت الأغلبية النيابية لمجلس 2012 المبطل مؤتمرا صحافيا حول الأحداث التي حصلت مؤخرا في قرطبة وتعامل وزارة الداخلية مع من شارك في المسيرة. وكان اول المتحدثين رئيس مجلس الامة السابق احمد السعدون الذي بين ان العمل الميداني غير محصور بالأغلبية ويفترض ان يكون هناك لقاءات مستمرة وذلك بعد نجاح المقاطعة ولدينا برنامج واضح وبسيطة تم حل المجلس وهذا البرنامج يؤدي بعض المصالح.

وأضاف السعدون ان اللقاء محاولة لاستعراض ما يجري على الساحة، لكن لا اعتقد ولا يمكن ان نتجاوز الأحداث التي وقعت في الفترة الماضية ومنها بعض التصرفات التي حدثت في المسيرات حيث ان الذي حصل اول من امس امر كارثي.

أكد السعدون ان ما حصل في قرطبة عمل استفزازي متعمد وأنا اعتقد ان رئيس الوزراء هو المسؤول عن ذلك وعليه عمل تحقيق والذي حصل من قمع موثق بالصوت والصورة وهذا الامر حصل عام 1990 ووجدوا الآن ان الذي يمنع الضمام هو في قرطبة عمل استفزازي متعمد برود فعل غير مسبوقة ومنها افتتاح امهات المعتقلين.

وزاد السعدون: ولذلك اذا كان رئيس الوزراء او وزير الداخلية والحكومة الخفية هم المسؤولين فإن لقاءنا اليوم هو بداية لعدة لقاءات يجب ان تكون مستمرة وهذه نتائج لما حصل والسبب هو محاولة